

صناعيون وتجاريون يطالبون الحكومة باجراءات صارمة لضبط الانفاق ٤٢% من النمو الاقتصادي في المملكة عائد من القطاع الصناعي

العرب اليوم - طالب ممثلو القطاعات الصناعية والتجارية الحكومة بضرورة اتخاذ اجراءات صارمة لضبط الانفاق، والعمل على جذب الاستثمارات العربية، وتشجيعها، والعمل على استقطاب السياحة العربية والاجنبية الى الاردن في ظل الظروف الاقليمية الراهنة، لتحقيق مكاسب تعود على المواطنين

واشار عدد منهم خلال اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب يوم امس، الى ان حجم النشاط التجاري انخفض بحدود ٨ بالمئة خلال اقل من عامين، موضحين ان الاسعار عالميا ارتفعت بنسب تجاوزت ٨٠ بالمئة.

وشدد هؤلاء على ان ابرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد، انخفاض حجم تدفق الاستثمارات العربية والاجنبية والارتفاع المتسارع في اثمان الطاقة، وما ترتب عنه من عبء على الموازنة واقتراب حجم الدين العام من مستويات حرجة تتطلب عدم التوسع في عجز الموازنة وتدني المخصصات الرأسمالية في موازنة.

الى ذلك دعا رئيس جمعية رجال الاعمال حمدي الطباع الحكومة في ظل ظروف عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة، الى منهجية منطقية ومدروسة لضمان استمرار النمو الاقتصادي، جنبا الى جنب مع ارتفاع اسعار النفط عالميا وانعكاسه على تنافسية الاقتصاد الوطني وارتفاع تكلفة الانتاج ومستوى اسعار مختلف السلع.

وشدد على ضرورة تركيز النشاطات الاقتصادية في المدن الرئيسية والتركيز على المشروعات التي تخلق فرص عمالة اكبر، بالاضافة الى تحدي انخفاض مستويات الاسعار في السوق المالية، وتعثر العديد من الشركات المساهمة العامة الانتاجية والخدمية والعقارية، وتلبية المطالب لرفع مستويات الرواتب في القطاع العام.

وأكد الطباع ضرورة اتخاذ الحكومة اجراءات صارمة لضبط الانفاق، والعمل على جذب الاستثمارات العربية، وتشجيعها، والعمل على استقطاب السياحة العربية والاجنبية الى الاردن في ظل الظروف الاقليمية الراهنة، لتحقيق مكاسب تعود على المواطنين.

من جانبه ذكر رئيس غرفة صناعة الاردن د. حاتم الحلواني ان ٧٣ بالمئة من الايرادات المحلية تذهب للرواتب، مشيرا الى اهمية صنع السياسات والخطط والبرامج ودراسة مشروعات القوانين الاقتصادية والتشريعات الكفيلة بتعزيز المناخ والبيئة الجاذبة للاستثمار.

واضاف ان اختلال الميزان التجاري في الاردن يأتي من استيراد بعض الصناعات المدعومة والمعفية من الضرائب في الدول المصدرة لها، الامر الذي يضر بالصناعات المحلية، مؤكدا ان ٤٢ بالمئة من النمو الاقتصادي في المملكة عائد من القطاع الصناعي.

وأكد اهمية ان تكون بيئة الاستثمار المحلية محفزة للقطاع الصناعي والابقاء على الاعفاءات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار الحالي وإعادة النظر في قانون المناطق التنموية وإعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في ادارتها.

وطالب الحلواني باتخاذ الاجراءات التي من شأنها تخفيض كلف الانتاج وتعزيز تنافسية الصناعة مثلما طالب بتحفيز البنوك التجارية لتخفيض الفوائد البنكية على الصناعة وتسهيل عمليات الاقراض ومنح التسهيلات الائتمانية اللازمة للصناعة الوطنية.

ومن جهة اخرى اكد النائب الاول لرئيس غرفة تجارة الاردن عيسى مراد ان دعم المستثمر الاردني وإعطائه الافضلية يساهم في تعزيز النمو وتوفير فرص العمل وتوطين رأس المال المحلي وتحقيق عوائد مالية للخزينة مع اهمية استقطاب استثمارات اجنبية ذات قيمة مضافة، مشددا على ضرورة زيادة التبادل التجاري مع كل الدول والتركيز على الصادرات الوطنية لخفض العجز التجاري والاهتمام بقطاع الخدمات الذي يعتبر منافسا قويا في الاسواق الخارجية.

من جانبه دعا ممثل قطاع الصحة والادوية ومستلزماتها في غرفة تجارة الاردن د.جهد المعاني الحكومة الى اصدار قانون المساعلة الطبية، الذي سيجعل من الاردن الاختيار الاول للدول المجاورة في حال الحاجة للمعالجة الطبية، مشيرا الى ان الشركات الطبية ترسل المؤمنين لديها الى دول فيها قوانين تضبط العلاقة بين الطبيب والمريض. واطاف ان الاردن شهد نهضة وتطوراً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتعليمية وبشكل خاص تقدماً ملحوظاً في القطاع الصحي والطب السياحي، منوها الى ان هذه النهضة تحتم علينا المحافظة على هذا القطاع بالاستمرارية وتقديم الخدمات الافضل سواء للمواطن الاردني او للمواطن العربي.

الى ذلك قال رئيس جمعية البنوك الاردنية مروان عوض ان المؤشرات الاقتصادية تدل على ان الاوضاع الاقتصادية العامة في المملكة لا تزال صعبة، وقال على الرغم من التباطؤ الاقتصادي والاضاع الاقتصادية الصعبة التي شهدها الاردن فقد اظهرت مؤشرات الجهاز المصرفي الاردني ان وضعه سليم ومعافى مقارنة بأوضاع الاجهزة المصرفية في العديد من الدول

وأكد عوض التزام المصارف في الاردن بتعليمات البنك المركزي جنبها التعرض لاشكالات متعددة حدثت في اقتصاديات اخرى بسبب الازمة العالمية.

وأوضح ان اداء القطاع المصرفي في الاردن خلال السنوات العشر الماضية كان قياسياً بكل المعايير، مشيراً الى ان اجمالي موجودات البنوك العاملة في الاردن تجاوز ٣٧ مليار دينار. ومن جهة اخرى اكد نقيب تجار المواد الغذائية المهندس سامر جوابرة ان اسعار معظم السلع الغذائية مستقرة عند مستوياتها، اذ ان انخفاض الطلب بالاسواق كان له الدور الاكبر في توقف ارتفاع الاسعار منذ فترة طويلة.

وقال جوابرة ان الارتفاعات في اسعار المواد الغذائية اجتاحت اسواق العالم في الايام الاخيرة مع النقص الحاد في المواد الغذائية وارتفاع اسعارها في معظم الدول المنتجة، اضافة الى الازمات المالية والاقتصادية التي تمر بها العديد من الدول، خصوصا في اوربا وأمريكا وهي اكبر الاسواق في العالم.